وزير التموين: بالترتيب اهتمامنا من خلال حماية المستهلك أولاً لذوي الدخل المحدود وثانياً للمتوسطة وثالثاً للتاجر

البرازي لـ«الوطن»: بيع الخبز بالحصة الشهرية بداية الشهر المقبل

كل أسرة تأخذ مخصصاتها وفق الإحصاء الشهري

| اللاذقية- عبير سمير محمود

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك طلال البرازي لـ«الوطن» أن بداية الشهر المقبل سيتم تطبيق الآلية الجديدة بعملية بيع الخبز عبر الحصة الشهرية.

وخلال تفقده العمل في مخبز الغراف بحي الرمل الجنوبي، قال البرازي لـ«الوطن»، إن هذه الآلية الجديدة تضمن الحصة الشهرية لكل أسرة التي تحصل عليها بشكل متقطع بما يضمن رصيدها المخصص كاملاً بحسب عدد أفراد الأسرة، مضيفاً: إن الغاية من هذه العملية التنظيمية هي تخفيف الازدحام على الأفران إضافة إلى تحديد التوزيع المكاني للحصول على الخبز.

وأضاف البرازي إنه حالياً يتم تطبيق بيع الخبز عبر المعتمدين باللاذقية إضافة إلى البيع عبر المنافذ المخصصة بالأفران، لافتاً إلى أن الوزارة تسعى حالياً للوصول إلى أعلى نسبة بيع الخبز عبر المعتمدين من خلال التوسع بأعدادهم.

وفي اجتماع مع الجهات التموينية في محافظة اللاذقية لشرح مفاهيم وأهداف المرسوم ٨ الخاص بحماية المستهلك، أشار البرازي إلى أن الغاية الأساسية من المرسوم هي حماية المستهلك وخدمته، وحفظ حق الدولة بما تدفعه من القطع الأجنبي من الخزينة العامة.

وأضاف: إن المرسوم رقم ٨ يهدف مباشرة لحماية المنتج والتاجر والمستهلك في الوقت نفسه، مؤكداً أهمية فهم كل الكادر التمويني للمرسوم لمعرفة تطبيقه وتنفيذه على الأرض، محذراً من تحويل الغاية إلى بطش.

وبيّن البرازي أن شريحة ذوي الدخل المحدود هم الغاية رقم ١ في تطبيق المرسوم والشريحة المتوسطة رقم ٢ في حين أن التاجر هو الغاية رقم ٣، مؤكداً العمل على التطبيق الفعلي للمرسوم وتقديم الخدمة الاستثنائية لأبناء شريحة ذوي الدخل المحدود التي ضحت كثيراً وعلينا مساعدتهم وتقديم الأفضل لهم.

ولفت إلى أن المرسوم رقم ٨ ينص على محاسبة الكادر التمويني في حال تواطأ المراقب أو أخفى أي مخالفة فإنه سيكون أمام عقوبة السجن قد تصل لثلاث سنوات، منوهاً بأن هذه العقوبات لا تسقط بالتقادم.

وأكد ضرورة معاملة المراقبين لأصحاب المحلات باحترام، لافتاً إلى أهمية تأدية العمل بحكمة وهدوء وتسجيل المخالفة بعمل تحريض إيجابي من دون أي صدامات.

وقال: نستنهض الهمم والقيم عند المراقبين التموينيين ونعطيهم الثقة والفرصة لتطبيق المرسوم والالتزام بالقانون، ومن يرى نفسه ضعيف فليخرج من القطاع ومن يجد نفسه جاهزاً فليعمل وستكون نهاية كل الأمور واضحة.

من جهته أكد محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم العمل على تنفيذ المرسوم رقم ٨ مؤكداً تعاون الجهات المعنية بتطبيقه على الأرض بما يخدم المستهلك ويضبط الأسواق.

وشدد على أنه في اللاذقية لاستثناءات لأحد والجميع تحت سقف القانون.

وشدد على عمل الضابطة التموينية بتطبيق المرسوم والقانون من دون أي خلل، وبعدم الالتفات إلى أي توجيهات شفهية قائلاً إن المرسوم فوق الجميع من دون استثناء.

وأضاف: إنه وفق القانون نستطيع الدخول أي معمل ومنع حدوث أي حالة احتكار لأي مادة والتلاعب بأسعارها.

وشدد بالقول: لا محاباة لأي مرتكب لمخالفة، خاصة المخالفات الجسيمة والتي تضر بالصحة العامة وتمس المواد الأساسية المدعومة من الدولة.

وشملت جولة الوزير تفقداً لمخبز الغراف ولعملية استجرار «السورية للتجارة» لمادة البندورة من المزارعين إلى صالاتها بما يخفف خسارة الفلاح.

واستمع البرازي إلى طروحات عدد من الفلاحين الذين أكدوا أهمية خطوة استجرار البندورة بما يحد من خسارتهم، مطالبين بضرورة إنشاء معمل للنايلون في اللاذقية.

وأكد مدير عام «السورية للتجارة» أحمد نجم لـ«الوطن»، أن المؤسسة مستمرة باستجرار كميات كبيرة من البندورة تصل إلى ٢٥ طناً من اللاذقية و٢٠ طناً من طرطوس بما يخفف أعباء تكلفة الصناديق والنقل والعمولة، مبيناً أنه يتم توفير نحو ٢٠٠ ليرة بكل كيلو بندورة على الفلاح.

وأشار البرازي في تصريح للصحفيين إلى أنه يتم العمل على دراسة الأسواق وآليات التسعير حسب بيانات الكلفة ضمن مرصاد المرسوم والتأكيد على المحاسبة بإطار العقوبات الجزائية والغرامات المالية وفق المرسوم وخاصة المخالفات الجسيمة كتهريب الطحين والنواد مجهولة المصدر ومنتهية الصلاحية.

وفيما يخص المخابز، أشار إلى دراسة لزيادة خطوط الإنتاج في أفران اللاذقية وتأمين احتياجات بعض المناطق ضمن خطة مؤسسة المخابز.

وعن لقائه مزارعين فيما يخص محصول البندورة، أكد أن تدخل السورية للتجارة أحدث توازناً بأسعار البندورة بما يلبي احتياج المزارع بتغطية نسبة الكلفة واحتياجات المحافظات الأخرى من المادة، مشيراً إلى أن الموسم الحالي ميشر والمنتج عالي الجودة والأسعار كانت غير مناسبة للكلفة.

ولفت إلى التنسيق مع وزارة الزراعة لوضع برنامج لخطط مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار المواسم وكميات الإنتاج وما هو معد للتصدير أو للتسويق المحلي.

وأشار البرازي إلى أن للقطاع الصناعي نشاطاً مبشراً في اللاذقية، ويتم دعم المنتجين والتعاون بين المؤسسات الرسمية والقطاع الخاص وتشجيع على الاستثمار فيها، لافتاً إلى الاهتمام الحكومي بالعمل على تأمين الصناعة التي تخدم القطاعات الزراعية في المنطقة.

البعض للفرجة فقط وأهالي الريف أكثر شراء

في حماة حركة نشطة في الأسواق

| حماة- محمد أحمد خبازي

إن جولة بأسواق الألبسة في حماة، تحير المتجول، فهي تكتظ بالمواطنين صباحاً وليلاً، ومحالها التجارية شبيهة بخلية نحل، فهي دائبة بحركة البيع والشراء، رغم ظروف الناس المعيشية والشكوى المستمرة من ارتفاع الأسعار!

ورأى عدد من المواطنين لـ«الوطن» أن الناس ينزلون إلى الأسواق للفرجة فقط!، فيما بيّن آخرون أنهم لا يدخلون المحال، بل يستعرضون واجهاتها للاطلاع على أسعار الألبسة المعروضة ومن باب الفضول ليس إلا حسب تعبير أحدهم الذي أضاف: ألبسة العيد ليست لنا نحن الموظفين المساكين، بل للأغنياء فقط.

وأوضحت سيدة وهي أم لطفلين أن أسعار ألبسة الأطفال مرتفعة، وغير معقولة أبداً. وقالت: تخيل أفرول جينز لطفل عمره ٥ سنوات سعره ٤٢ ألف ليرة!

فيما بيّن عدد من الشباب الذين التقتهم «الوطن» بسوق الدباغة وقرب جامع المدفن، أن سعر بنطال الكتان ٢٤ ألف ليرة والكنزة القطنية مابين ١٤ – ١٨ ألف ليرة وبوط الرياضة ذي النوعية الجيدة ٣٥ ألف ليرة وماعدا ذلك من ١٥ – ٢٣ ألف ليرة.

وفي جولة لـ«الوطن» على العديد من المحال سجل الطقم الرجالي أسعارها من ٦٠ إلى ١٨٠ ألف ليرة حسب نوعية القماش والماركة، وبنطال الجينز من٢٤ إلى ٣٢ ألف ليرة والقميص الرجالي من ١٤ إلى ٢٢ ألف ليرة، وكنزة القطن من ١٢ إلى ٤٠ ألف ليرة حسب تركيبها من البوليستر أو القطن.

وبيّن عدد من الباعة أن حركة البيع والشراء نشطة وجيدة، وأن معظم الزبائن في الصباح هم القادمون من الأرياف، وشراؤهم لا يقتصر لفرد واحد من الأسرة وإنما لعدة أفراد.

وعزا بعضهم هذه الظاهرة إلى توافر السيولة المالية مع المشترين من أهالي الأرياف، نتيجة جني بعض المحاصيل كالبطاطا والثوم والفول والبازلاء وعائداتها المادية.

وكشف عدد من الباعة أن البيع يقتصر بالفترة المسائية على أهالي المدينة الميسورين. وبيّن عدد من باعة السوق الطويل الشعبي، أن الإقبال على الشراء « عال العال» أي جيد جداً، فالألبسة التي تباع فيه تناسب مداخيل جميع المواطنين، ففيه ألبسة رخيصة الثمن وعادية وعالية، حسب النوعية والجودة. وقال بعضهم: كل ما يخطر على بالك تجده في هذا السوق.

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحماة رياض زيود، بيّن لـ«الوطن» أن حماية المستهلك تركز في العشر الأخير من رمضان على محال بيع الألبسة والأحذية، وتطابق الفواتير وتتأكد من هوامش الربح المحددة رسمياً.

وأوضح أنه تم تنظيم العديد من الضبوط بحق المخالفين بلغت نحو ٣٠ ضبطاً تتعلق بعدم الإعلان عن الأسعار، والبيع بسعر زائد، وعدم تداول فواتير.

إقبال على البالة والسوق الخيري

خبير اقتصادي: حركة السوق في العيد تأثرت بضعف القدرة الشرائية

| رامز محفوظ

أكد الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور شفيق عربش أن الوضع المعيشي للمواطنين صعب جداً ومن المتوقع أن يكون الإقبال على شراء مستلزمات العيد ضعيفاً.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين عربش بأن حركة البيع والشراء لمستلزمات العيد خلال الأيام القادمة ستكون أقل من الحركة خلال الأعياد السابقة، ومن الملاحظ عند النزول إلى الأسواق عدم وجود حركة كما كان موجوداً سابقاً في الأعوام الماضية.

وأشار إلى أن نسبة جيدة من المواطنين يذهبون إلى سوق رمضان الخيري المقام في مدينة المعارض القديمة بدمشق ويسعون إلى تأمين الحد الأدنى من احتياجاتهم بأسعار أقل من الأسعار المتداولة في الأسواق، لافتاً إلى أن سوق رمضان الخيري هو سوق متنوع وكبير ويحوي معظم المواد التي يحتاجها المواطنين.

ولفت إلى أنه على الرغم من انخفاض الأسعار في سوق رمضان الخيري فإنها تعتبر فوق طاقة شريحة كبيرة من المواطنين.

وأوضح عربش بأن أبسط لباس لطفل صغير يكلف حالياً ٧٠ ألف ليرة كحد أدنى وأبسط لباس لشخص يافع يكلف ١٠٠ ألف ليرة كحد أدنى، لافتاً إلى أن ثمن بنطال الجينز في الأسواق حالياً بحدود ٤٥ ألف ليرة وأقل قميص سعره ٣٥ ألف ليرة.

وأشار إلى أن الأسرة المؤلفة من أربعة أشخاص تحتاج لمبلغ ٤٠٠ ألف ليرة كحد أدنى حالياً كي تشتري كسوتها من الألبسة والأحذية للعيد ومن الممكن أن تكون هذه الألبسة التي اشترتها هذه الأسرة غير مناسبة لعيد الأضحى القادم.

وبخصوص التوقعات بزيادة التحويلات الخارجية بشكل أكبر مع قرب عيد الفطر أكد عربش أن التحويلات الخارجية تزداد في شهر رمضان من كل عام، لكن انتشار وباء كورونا عالمياً في هذا العام كان له أثر واضح في دخل الناس الذين يعملون في الخارج وقدرة المغتربين بالتحويل العام الحالي اختلفت عن قدرتهم في الأعوام السابقة وانخفضت بشكل ملحوظ وخصوصاً أنه في معظم الدول التي حصل فيها إغلاق تام بسبب وباء كورونا حصل فيها تخفيض في الرواتب والأجور، لافتاً في الوقت نفسه إلى أنه ليس هناك أي شيء واضح بموضوع زيادة تحويلات المغتربين خلال الأسبوع القادم ومن الممكن أن تزداد.

وعن توجه المواطنين وخصوصاً ذوي الدخل المحدود لشراء كسوة العيد من البالة بدلاً من محال الألبسة الجديدة لفت عربش إلى أن من يذهب حالياً إلى أسواق مبيع البالة يلحظ اكتظاظاً وحركة شراء قوية من البالة حالياً، لافتاً إلى أن أسعار البالة على الرغم من انخفاضها عن أسعار الألبسة الجديدة إلا أنها تعتبر غالية الثمن قياساً لدخل المواطن.

وفي ختام حديثه بين عربش بأن أسعار الحلويات هذا العام وصلت لأرقام خيالية إذ وصل سعر المبرومة وغيرها من أنواع الحلويات الفاخرة في سوق الجزماتية بمنطقة الميدان لـ٨٠ ألف ليرة والبرازق والغريبة لـ٣٠ ألف ليرة، مشيراً إلى أن أسعار الحلويات بجميع أصنافها سواء التي تعتبر من النوع الاكسترا أو من النوع الشعبي ازدادت بنسبة تزيد على الـ١٠٠ بالمئة عن العيد الماضي.

الزراعة الذكية

قطنا: تعديل موعد الزراعة واختيار أصناف مناسبة لمواجهة التغيرات المناخية

| هناء غانم

عقدت وزارة الزراعة ومنظمة المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة «أكساد» اجتماعاً مشتركاً في مقر «أكساد» أمس تحضيراً لورشة العمل التي ستقام حول مواجهة التغيرات المناخية وتأثيرها على القطاع الزراعي في سورية بحضور وفد مشترك من الطرفين.

وزير الزراعة حسان قطنا قدم شرحاً علمياً عن الواقع الزراعي الحالي في سورية، والصعوبات التي تعترضه ضمن ظروف التغيرات المناخية والجفاف الذي يضرب المنطقة، والتي تستدعي وضع خطط علمية وفنية واضحة لمواجهة التغيرات المناخية، وتتميز بأن تكون مستقبلية اقتصادية وبيئية وتنموية، وبالتشارك مع المنظمات والهيئات الدولية المعنية لتقديم الدعم الفني والخبرة اللازمة، ووضع نظام إنذار مبكر، يمكن من خلاله تحديد وسائل وأساليب التعامل مع الجفاف والآثار السلبية للتغيرات المناخية.

وأشار قطنا في حديثه إلى أنه تم وضع عدد من الرؤى والوسائل والأساليب التي من الممكن أن تساعد في التصدي لتلك الظواهر الطبيعية، مثل تعديل موعد الزراعة وأساليب التسميد واختيار الأصناف المناسبة والمعاملات اللازمة والتعرف على الأمراض المتوقع أن تصيب الزراعات.

وقال: هذا يقتضي دراسة موضوع التغيرات المناخية كمشروع وطني لوضع خطة تكاملية وتحديد الالتزامات والاحتياجات المادية (خبرات – عاملين – إدارة... الخ)، والمالية (الأموال اللازمة)، واتخاذ ما يلزم للاستعداد لسنوات جفاف قد تكون قادمة، مع الاهتمام بالمعلومات الإحصائية المتعلقة برصد المؤشرات والمعلومات الخاصة بالجفاف (معدلات هطل الأمطار- الحرارة وأثرها على الإنتاج والإنتاجية)، والتنبؤ بالتخطيط المستقبلي والتعامل مع الدورات الزراعية خلال سنوات الجفاف القادمة، من خلال تخفيض المساحات أو تعديل أنواع الزراعات وفق التنبؤ وبما يساعد في حماية الثروة الحيوانية من الجفاف أيضاً، مضيفاً: إن ما تقدم يسلط الضوء على أهمية نظام الزراعة المحافظة ونشرها في سورية.

مدير عام منظمة المركز العربي «أكساد»، الدكتور نصر الدين العبيد أشاد بدوره بالدعم الكبير الذي تتلقاه منظمة أكساد من دولة المقر، واهتمام ورعاية الوزير بمتابعة أعماله وأنشطته، والتي ساهمت بشكل واسع في تحقيق العديد من النجاحات خلال الفترة القصيرة الماضية.

وأعرب عن استعداد المركز العربي لوضع كافة إمكانياته الفنية والعلمية تحت تصرف وزارة الزراعة لتحقيق الأهداف المشتركة، وخاصة دعم الأفكار والمبادرات التي يطرحها الوزير، لاسيما أن لدى المركز العربي «أكساد» خبرة متميزة وواسعة في مجالات التكيف مع التغيرات المناخية ومواجهة الجفاف ومكافحة التصحر، واستنباط السلالات والأصناف النباتية للتأقلم مع المناطق الجافة وشبه الجافة، وتنمية وتطوير الثروة الحيوانية ضمن الظروف المناخية السلبية في المناطق الجافة، كذلك التجربة الغنية لأكساد في مجال حصاد مياه الأمطار.

وأوضح العبيد أن مركز «أكساد» استطاع بالتعاون مع المنظمات ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية تبني نظام الزراعة الحافظة وعمل على نشره في المنطقة العربية مثل تونس ولبنان والسودان وموريتانيا، وتوسع في نشر الزراعة الحافظة في سورية، بالتعاون والشراكة الفاعلة مع مركز البحوث الزراعية، ووصلت المساحة إلى أكثر من ٣٠ ألف هكتار، وحققت نتائج إيجابية جداً.

ولفت إلى تسليط الضوء من قبل الوزير على نتائج نشر الزراعة الحافظة وقال: إن المنعكسات الاقتصادية والبيئية لها ما يبررها ويدعم الاهتمام بها، وهو ما نسعى إليه اليوم من خلال التحضير لتنظيم ورشة عمل مشتركة حول «أثر التغيرات المناخية والتخفيف من آثارها السلبية على القطاع الزراعي»، وعقدها في المنطقة الوسطى (محافظة حماة)، على أن يتم عقد سلسلة من الندوات وورشات العمل العلمية حول أثر التغيرات المناخية على القطاع الزراعي، وطرق التكيف معها، وعرض الأساليب والوسائل المناسبة لذلك، واستنباط النتائج والحلول.

> مدير أكساد: حققنا نتائج إيجابية في سورية بالزراعة الحافظة بـ٣٠ ألف هكتار

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد العبيد أنه يتم العمل حالياً على اتباع الزراعة الحافظة التي لها آلات خاصة يتم حالياً تصنيعها في سورية تعتمد على نشر المياه وحصاد المياه وزيادة المحاصيل، وتقلل من مستلزمات العملية الإنتاجية من الأسمدة والمحروقات والأيدي العاملة وتحقق الإنتاجية بحدود ٣٠ بالمئة وتوفر المحروقات بحدود ١٥ بالمئة والمياه ٢٥ بالمئة وتخفض التكاليف كاملة بحدود ٢٥ بالمئة وهي لزراعة المحاصيل الإستراتيجية من القمح والشعير والأشجار المثمرة المقاومة للجفاف مثل الزيتون والفستق الحلبي واللوزيات وغيرها.

كما نعمل على دراسة التغيرات المناخية والاعتماد على الزراعة الذكية.

تراجع في مياه الفيجة

الهاشمي لـ«الوطن»: المياه تتأثر بالتقنين وعدم توفر كميات كافية من المازوت

| محمود الصالح

كشف المدير العام للمؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في دمشق سامر الهاشمي عن تحسن ضخ مياه الشرب إلى منطقة جرمانا، بعد الإجراءات التي أخذتها المؤسسة مؤخراً.

وأكد الهاشمي في تصريح خاص لـ«الوطن» أن مدينة جرمانا تزود بمياه الشرب من عدد من المصادر منها ٤٢ بئراً في جرمانا، إضافة إلى منفذ من العقدة الخامسة، ومن نبع الفيجة عندما يكون هناك فائض في كمية المياه، علماً أننا اليوم نشهد تراجعاً في كميات مياه الفيجة.

الهاشمي أكد أن واقع مياه الشرب قد تحسن بشكل كبير في مدينة جرمانا بعد أن قامت مؤسسة الكهرباء بتوفير كميات أكبر من الكهرباء لمدينة جرمانا بشكل عام ولعمليات ضخ المياه بشكل خاص، حيث تصل كميات التزويد بالكهرباء اليوم إلى ثلاث ساعات تزويد وثلاث ساعات قطع، باعتبار أن هذا التحسن في توافر التيار الكهربائي أدى إلى زيادة كميات الضخ، حيث تم تقسيم مدينة جرمانا إلى قسمين، ويكون التزويد للقسم الأول لمدة ٢٤ ساعة، وفي اليوم التالي يتم تزويد القسم الثاني، بمعنى أن المدينة تحصل على المياه ٢٤ ساعة خلال كل ٤٨ ساعة.

وأضاف المدير العام إن استمرار تحسن تزويد المدينة بالمياه مرهون باستمرار توافر التيار الكهربائي كما هو الآن، علماً أن الشركة العامة للكهرباء تسعى إلى توفير أكبر كمية ممكنة من الكهرباء لشبكات المياه، وهناك وعود بزيادة فترة التزويد من خلال الوفر الذي يتحقق في الشبكة، مضيفاً: تابع وزير الموارد المائية عملية تأمين التشغيل الأفضل لشبكات المياه سواء من خلال تنسيقه مع وزير الكهرباء للحصول على أطول فترة ممكنة من التزويد بالتيار ليس في جرمانا إنما في جميع مناطق دمشق وريفها، وكذلك من خلال التعاون مع وزير النفط بتوفير طلبات مؤسسة مياه دمشق من مادة المازوت اللازمة لتشغيل مشاريع مياه الشرب خلال فترة انقطاع التيار الكهربائي.

وعن مدى إمكانية إخراج محطات الضخ وشبكات المياه من برنامج تقنين الكهرباء بين الهاشمي أن هذا الموضوع غير ممكن إلا في أماكن محدودة، ومثال ذلك في ضاحية قدسيا ونتيجة وجود مخرج خاص لمشروع المياه تم إخراجه من برنامج التقنين، ويصله التيار الكهربائي بشكل مستمر، لكن المشكلة أن أغلب مشاريع الشرب هي عبارة عن آبار متفرقة في أماكن بعيدة، ولا يمكن وضع مركز تحويل ومخرج مستقل لكل بئر حتى يتم إخراجه من التقنين، وعملية إنشاء مراكز تحويل ومخارج مستقلة لكل بئر عملية مكلفة جداً وغير ممكنة في الوقت الحالي.

وعن مدى توافر المازوت لتشغيل مشاريع المياه التي تحتاج إلى عمليات ضخ بين المدير العام أن الحاجة اليومية تتجاوز ١٠ آلاف لتر من المازوت، لكن عملياً لا يصل أكثر من ٢٥ ألف لتر أسبوعياً، وهناك تأخير في عمليات وصول إمدادات المازوت نتيجة الوضع المعروف في البلاد من نقص توافر المشتقات النفطية نتيجة الحصار الاقتصادي المفروض على بلادنا، وبالرغم من ذلك فإن توافر مادة المازوت أفضل من السابق، ولكن الحقيقة أنه لا توجد قفزات نوعية في توافر هذه المادة.